تعريب الازمة

في الفترة الواقعة ما بين ١٩٣٩ ـ ١٩٤٧، تراكمت، وتداخلت، عوامل عدة؛ من ابرزها نشوب الحرب العالمية الثانية، ودخول الولايات المتحدة الاميركية، بشكل مكثّف، الى حلبة الصراع في فلسطين الى جانب المنظمة الصهيونية، وبروز التناقضات بين بريطانيا والولايات المتحدة حول مستقبل العلاقة الاستعمارية بمناطق النفوذ في فلسطين والشرق الاوسط وباقي المناطق، واستغلال الحركة الصهيونية لما جرى لليهود في بعض المناطق الالمانية تحديداً، وتوظيفه في مصلحة توجه الهجرة الى فلسطين ودفع «الوطن القومي اليهودي» خطوات الى امام[٤٣]. كما وأدى اندلاع الحرب العالمية الثانية، واستمرارها حتى العام ١٩٤٥، الى انتعاش اقتصادي في فلسطين، تمثل في زيادة الانتاج الزراعي، والصناعي، من الناحيتين، الكمية والنوعية؛ اذ نمت وتيرة الانتاج التسويقي الزراعي، ونمت الصناعة، الامر الذي ادى الى اتساع نطاق السوق المحلية، وزيادة حجم التجارة والتداول السلعي. وكان هذا الانتعاش الاقتصادي ناجماً، في اغلبه، عن عسكرة القوات البريطانية في فلسطين، وانفاقها الكثير، وازدياد متطلبات المجهود الحربي البريطاني، الذي اضطر الاستعمار البريطاني، في ظروف الحرب والاخطار المحتملة على طرق الاستيراد والتصدير من والى بريطانيا، الى تخفيف الضغوط الاقتصادية عن التطور الاقتصادي في فلسطين، الامر الذي ادى الى تطور نمو الانتاج المحلي لسد حاجات البلاد. من جهة اخرى، أدت سياسة التمييز التي ابدتها سلطة الانتداب البريطاني نحو الاقتصاد اليهودي في فلسطين وسياسة التضييق والافقار نحو الاقتصاد العربي، بالاضافة الى عوامل اخرى تتمحور في زيادة حدة التفاوت بين القطاعين، اليهودي والعربي، الى سيطرة القطاع اليهودي على المرافق الاقتصادية الاساسية، وخاصة في مجالي الصناعة والمال[٤٤].

وكان من الطبيعي ان ينعكس ذلك، بوضوح، على التشكيلات السياسية في فلسطين. فمقابل نمو المؤسسات الصهيونية، وتشكيلها كياناً داخل فلسطين، كانت المؤسسات الفلسطينية، خاصة السياسية منها، تعاني من التفكك والانفراط وتشتّت القيادات، اضافة الى ما عانت منه اللجنة العربية العليا من عزلة دولية، بعدما انتصر الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، الامر الذي اعطى للحركة الصهيونية بعداً دولياً جديداً، وأصبحت مسألة الاعتراف بها قائمة، فعلاً، في أوساط دول الحلفاء.

وكما كانت فلسطين، بلا قيادة خلال الحرب العالمية الثانية، ظلت كذلك بعدها. وعندما بدأت المشاورات الجدية لانشاء جامعة الدول العربية، عادت القيادات السياسية الى التصارع ثانية، ولم تتمكن من انشاء لجنة عربية جديدة تحل محل اللجنة «المشتتة». وفي ظل ذلك، اتفق على ان يفّوض موسى العلمي بهذه المهمة. وحين عقدت الدورة الثانية لمجلس الجامعة العربية (١٩٤٥/١١/٣١ ـ ١٩٤٥/١٢/١٤)، تقرر ان يذهب رئيس الدورة، جميل مردم، الى فلسطين، وان يتصل بالقيادات هناك، في سبيل حل مشكلة التمثيل الفلسطيني في مجلس جامعة الدول العربية.

وصل جميل مردم الى فلسطين في اوائل تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥، واتصل برجال الاحزاب. وبعد مباحثات مكثّفة، اختار، بنفسه، لجنة من رؤساء الاحزاب، هم: راغب النشاشيبي (حزب الدفاع)، وعوني عبدالهادي (حزب الاستقلال)، وتوفيق الحسيني (الحزب العربي)، ود. حسين الخالدي (حزب الاصلاح)، وعبداللطيف صلاح (الكتلة الوطنية)، ويعقوب الغصين (مؤتمر الشباب)؛ وأضاف الى هؤلاء احمد حلمي عبدالباقي ورفيق التميمي وموسى العلمي وامين الغوري ويوسف صهيون[٤٥]. الاّ ان هذا الحل، لم يلق طريقه الى التنفيذ، بسبب مطالبة «الحزب